World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الأولى
روما، 16-17 أبريل/نيسان 2020

التوزيع: عام
التاريخ: 11 فبراير/شباط 2020
اللغة الأصلية: الإنكليزية
* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 14 أبريل/نيسان 2020

البند 4 من جدول الأعمال
WFP/EB.1/2020/4-B*
قضايا السياسات
للعلم

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

تحديث عن تنفيذ البرنامج لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 (إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية)

1- تستند مذكرة المعلومات هذه إلى التحديث المقدم في نوفمبر/تشرين الثاني إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2019،[1] وتوفر معلومات إضافية عن تنفيذ برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72[2] بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

مقدمة

2- يأتي يناير/كانون الثاني 2020 بعد مضي سنة على الانتقال إلى النظام الجديد للمنسقين المقيمين وقبل عشر سنوات من الموعد الأخير لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2019 إلى إعلان "عقد العمل" من أجل تسريع وتيرة إيجاد حلول مستدامة لجميع التحديات الكبرى التي يواجهها العالم – والتي تتراوح بين القضاء على الجوع وتغير المناخ وعدم المساواة والفجوة في التمويل. وكان إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية دافعا لمنظومة الأمم المتحدة نحو بذل جهود من أجل إعادة تنظيم أوضاعها للمساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويواصل **البرنامج** في إطار تلك الجهود تنفيذ آخر عناصر الإصلاح، بما في ذلك أطر الأمم المتحدة الجديدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، بينما يعمل عن كثب مع المنسقين المقيمين المعتمدين حديثا وكامل فريق الأمم المتحدة القطري ويسعى جاهدا إلى تعزيز فعاليته وكفاءته.

[1] WFP/EB.2/2019/4-F.

[2] قرار الجمعية العامة 279/72 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018، إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/RES/72/279).

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد أمير عبد الله
نائب المدير التنفيذي
هاتف: 066513-2401

السيدة C. Ushiyama
مديرة
مكتب نيويورك
بريد إلكتروني: coco.ushiyama@wfp.org

3- ويشـــارك **البرنامج** أيضـــا في ســـائر جوانب إصـــلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك الاســـتعراض الإقليمي واستعراض المكاتب المتعددة البلدان. وسيتيح عام 2020 فرصـة للتفكير في بدء تنفيذ المشـاريع التجريبية للإصـلاح وإدخال التعديلات اللازمة، ولا سيما فيما يتعلق بإطار الإدارة والمساءلة على المستوى القطري. وستجري الجمعية العامة في النصف الثاني من العام آخر استعراض شامل رباعي السنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل مواصـــلة إرشـــاد توجه المنظومة الإنمائية نحو عام 2030. ويتطلع **البرنامج** إلى المشـــاركة مع كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والدول الأعضاء في وضع الاستعراض الشامل المقبل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

تعزيز الدعم على نطاق المنظومة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والخطة لعام 2030 على الصعيد القطري

4- عقب المناقشـــات التي جرت بين **البرنامج** والدول الأعضـــاء والمجلس التنفيذي، لن يتولى **البرنامج** من الآن فصـــاعدا إعداد مذكرات مفاهيم في إطار عملية وضـــع الخطط الاســـتراتيجية القطرية. وهذا أمر اتُّفق عليه نظرا إلى الوقت المحدود المتاح لإعداد أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المســتدامة. وســتســتمر هذه العملية المبســطة حتى منتصــف عام 2021 وتُستعرض في ذلك الحين. وسيشهد هذا العام وضع أطر للتعاون من أجل التنمية المستدامة أو بدء تنفيذها في 16 بلدا (يسجَّل وجود **البرنامج** في 12 بلدا من هذه البلدان) والتخطيط لوضـعها أو بدء تنفيذها في عام 2021 في 37 بلدا آخر (يسـجَّل وجود **البرنامج** في 21 بلدا من هذه البلدان).[3]

5- وقد أعدت كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المسـتدامة سـلسـلة من "الوثائق المرافقة" التقنية الداخلية بشـأن المواضـيع التالية: المبادئ التوجيهية الداعمة لأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المســتدامة؛ وتشـــكيلة أفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ وتمويل أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المسـتدامة وتمويل خطة التنمية المسـتدامة لعام 2030؛ والتحول الاقتصـــادي؛ وتصـــميم البرامج وإدارتها؛ وتحليلات الأمم المتحدة القطرية المشـــتركة؛ والتعاون في مجالات التنمية والعمل الإنساني والسلام. وشارك **البرنامج** في إعداد الوثائق المرافقة وعُممت مسودات هذه الوثائق على المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في يناير/كانون الثاني 2020 تيســـيرا لإعداد أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المســـتدامة والتحليلات القطرية المشـتركة. ويجمع مكتب التنسـيق الإنمائي الوثائق المرافقة السـبع في مجموعة متسـقة معدة خصـيصـا للأفرقة في الميدان. ومن المتوقع أن تكون هذه المجموعة جاهزة بحلول يونيو/حزيران 2020 وأن يُعاد النظر فيها في عام 2021، بالتشـديد على الطبيعة الانتقالية للجهود الحالية لبدء التنفيذ. وتسـريعا لوتيرة إصـلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، يُتوقع أن تقوم كل أفرقة الأمم المتحدة القطرية بتحديث تحليلاتها القطرية المشـــتركة في عام 2020. وتحقيقا لذلك، أصـــدر **البرنامج** توجيهات تمهيدية للمكاتب القطرية وأنشأ مكتبا للمساعدة يرد على الاستفسارات الواردة من الميدان.

6- ونظرا إلى اختلاف سياقات عمل **البرنامج**، بما في ذلك سياقات البعثات، يحدّث **البرنامج** التوجيهات في كتيّبه المنقح للطوارئ (المعروف باسم الكتاب الأزرق) ويدعم مشـاركة المديرين القطريين التابعين له في تخطيط الأمم المتحدة لأنشـطة الانتقال من بعثات حفظ السـلام إلى البعثات السـياسـية فضـلا عن الدعوة إلى مشـاركة أفرقة الأمم المتحدة القطرية في هذه العملية بينما يستخدم أيضا التحليلات القطرية المشتركة كمنطلق لتقييم أنشطة الانتقال.

7- وأكمل الصـندوق المشـترك لأهداف التنمية المستدامة جولته الأولى لتمويل البرامج المشـتركة في الفصـل الرابع من عام 2019 ووجه في نهاية ديســـمبر/كانون الأول نداءه الثاني لتقديم اقتراحات مشـــتركة. وركزت اقتراحات الجولة الأولى على الحماية الاجتماعية، وبالتحديد على "عدم تخلف أحد عن الركب"، وصـــرف الصـــندوق مبلغا قدره 70 مليون دولار أمريكي لتمويل 35 برنامجا مشتركا، بما يشمل 8.5 مليون دولار أمريكي لتمويل أنشطة **البرنامج** في إطار 13 برنامجا مشتركا. والهدف من

[3] التوزيع الكامل للبلدان متاح على العنوان التالي:
.https://unsdg.un.org/resources/un-sustainable-development-cooperation-framework-implementation

النداء الثاني لتقديم الاقتراحات الذي يدوم حتى منتصف مارس/آذار 2020 هو دعم الاقتراحات المشتركة التي تقدمها أفرقة الأمم المتحدة القطرية المشاركة بغرض تعزيز نماذج التمويل الإنمائي الابتكاري.

دعم نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة

8- سيضطلع **البرنامج** بدور نشط في المساهمة في استعراض الإطار المؤقت للإدارة والمساءلة على المستوى القطري بفضل خبرته التي تناهز السنة في تنفيذ هذا الإطار. وفي هذه الأثناء، ستعد الفصول المتعلقة بالمستويين الإقليمي والعالمي من إطار الإدارة والمساءلة بعد الانتهاء من الاستعراض الإقليمي. وكان من المقرر أصلا إجراء المشاورات بشأن الاستعراض الإقليمي واستعراض المكاتب المتعددة البلدان في أواخر عام 2019 غير أن هذه المشاورات استمرت في عام 2020، مما أدى إلى تأخير استعراض الإطار المتوقع. ولم يُنشر حتى الآن جدول زمني لاستعراض الإطار أو لإعداد فصوله المتعلقة بالمستويين الإقليمي والعالمي وإن كان من المحتمل أن يبدأ هذان النشاطان بعد جزء المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة المتصل بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية المزمع تنظيمه في مايو/أيار 2020.

9- وشرع مكتب التنسيق الإنمائي في يناير/كانون الثاني 2020 في قيادة عملية لإرساء نظام انتقالي لتقييم الأداء يستهدف تقييم أداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين لعام 2020 ويُتوقع بدء تنفيذه في وقت لاحق خلال عام 2020. وقدم **البرنامج** وغيره من أعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تعليقات بخصوص مسودات الوثائق وسوف يعمل **البرنامج** وتلك الجهات الأعضاء مع مكتب التنسيق الإنمائي طوال العملية. واقترحت عدة وكالات بما فيها **البرنامج** أن يكون نظام التقييم المستخدم في عام 2019 نظاما "خفيفا" مبسطا في آلياته وأن تؤخذ في الحسبان الدروس المستخلصة من تقييمات عام 2019 في إرساء نظام التقييم النهائي واستخدامه.

10- وفي ديسمبر/كانون الأول 2019 كان هناك أربعة منسقين مقيمين من موظفي **البرنامج** السابقين. وفي إطار هيكل تمويل نظام المنسقين المقيمين، يواصل **البرنامج** تطبيق رسوم التنسيق بنسبة 1 في المائة وفقا للتوجيهات المعمول بها. وقام **البرنامج** في 31 ديسمبر/كانون الأول 2019 بتحويل 000 294 دولار أمريكي من رسوم التنسيق إلى الصندوق الاستئماني للأغراض الخاصة من أجل نظام المنسقين المقيمين. وأعلنت جهتان مانحتان أي الاتحاد الأوروبي والسويد أنهما ستديران رسوم التنسيق إدارة ذاتية في حين أن معظم الجهات المانحة أشارت إلى رغبتها في أن تتولى الوكالات التي تحصّل الرسوم إدارة الرسوم.[4] وتبلغ تكاليف المعاملات والتكاليف الإدارية **للبرنامج** لعام 2019 المرتبطة بهذه الرسوم 000 30 دولار أمريكي حسب التقديرات. وفي معظم الحالات، اختارت الجهات المانحة حساب نسبة 1 في المائة على أساس المنحة فقط بدلا من المنحة زائد 1 في المائة مما يخفض مبلغ المساهمة المباشرة في البرمجة.

11- وتساهم مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في التكاليف السنوية المشتركة بمبلغ قدره 75 مليون دولار أمريكي لمواصلة تمويل النظام الجديد للمنسقين المقيمين. وقد سدد **البرنامج** حصته من هذه التكاليف المشتركة لعام 2020 (2.9 مليون دولار أمريكي) للصندوق الاستئماني للأغراض الخاصة. ويتطلع **البرنامج** إلى إجراء الاستعراض المقرر لنموذج التمويل المختلط لنظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك صيغة التكاليف المشتركة ورسوم التنسيق بنسبة 1 في المائة، من جانب مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بحلول أواخر عام 2020 وستتوافر عندئذ بيانات عن تنفيذه تغطي فترة تستغرق نحو عامين.

12- وتمشيا مع طلبات المجلس التنفيذي، يعمل **البرنامج** عن كثب مع مكتب التنسيق الإنمائي والجهات الشريكة للأمم المتحدة من أجل مواءمة المؤشرات والمنهجيات والمقاييس للتبليغ عن الالتزامات المتصلة باتفاق التمويل. وهذا أمر مهم لاتساق التقارير المقدمة إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة فيما يخص تحقيق الغايات على نطاق المنظومة واتساق النُهج للتبليغ الخاص بوكالة معينة على مستوى الهيئات الرئاسية. ويرد تقرير محدث عن وضع مؤشرات اتفاق التمويل في ملحق هذا التحديث.

[4] وفقا للبيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني للصندوق الاستئماني للأغراض الخاصة على العنوان التالي: https://soc.un.org/sptf/Levy.html.

الارتقاء بعمليات تسيير الأعمال المشتركة

13- يواصل **البرنامج**، إلى جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الاشتراك في قيادة مجموعة النتائج الاستراتيجية لابتكارات تسيير الأعمال التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وقد كُلفت مجموعة النتائج الاستراتيجية لابتكارات تسيير الأعمال المشتركة بين الوكالات بالاستناد إلى الاقتراحات الخاصة بتعزيز مكاسب البرامج إلى أقصى حد عن طريق عمليات فعالة وعالية الجودة للدعم الإداري لأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وفيما يتعلق بغاية جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تضع استراتيجيات لعمليات تسيير الأعمال بحلول عام 2021، يشارك موظفون مختارون من **البرنامج** في حلقات عمل إقليمية لتدريب المدربين ينظمها مكتب التنسيق الإنمائي. وعلاوة على ذلك، وضع **البرنامج** مبادئ توجيهية بشأن استراتيجية داخلية لعمليات تسيير الأعمال من أجل المكاتب الميدانية. وسيجري تدريب منسقي استراتيجية عمليات تسيير الأعمال من المكاتب القطرية في المستقبل القريب. ومن المتوقع استكمال النموذج المشترك للدعم الإداري الذي يتضمن توجيهات واضحة للتبليغ عن مكاسب الكفاءة بحلول منتصف عام 2020، باستخدام استراتيجية عمليات تسيير الأعمال كأساس للاعتماد عليه.

تحسين دعم الأمم المتحدة الإقليمي لخطة عام 2030

14- يمضي اثنان من العناصر الرئيسية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي لم تنفذ بعد، هما الاستعراض الإقليمي واستعراض المكاتب المتعددة البلدان، قدما نحو تقديم اقتراحات أخرى لإدخال التعديلات اللازمة على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية. ومن الضروري إدخال التعديلات لتحسين الاتساق على المستوى الإقليمي ودعم الأمم المتحدة للبلدان المشمولة بترتيبات المكاتب المتعددة البلدان. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشئ فريقان عاملان داخليان مخصصان معنيان بالاستعراض الإقليمي واستعراض المكاتب المتعددة البلدان وتابعان لكيانات الأمم المتحدة لفحص بعض اقتراحات الأمين العام المستمدة من تقريره المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في أبريل/نيسان 2019 عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.[5] وشارك **البرنامج** مشاركة نشطة في كلا الفريقين العاملين الداخليين. ويعمل فريق الاستعراض الداخلي المعني بالاستعراض الإقليمي، برئاسة المستشار الخاص للأمين العام المعني بإصلاح الأمم المتحدة، على توصيات الأمين العام الخاصة بالاستعراض الإقليمي وإدارته المحتملة ووظائف منصة التعاون الإقليمي المقترحة وأساليب عملها. وقد شارك نائب المدير التنفيذي **للبرنامج** في جميع اجتماعات فريق الاستعراض الداخلي في النصف الثاني من عام 2019 وشارك المديرون الإقليميون **للبرنامج** عن كثب خلال المناقشات الإقليمية. واختتم فريق الاستعراض الداخلي مناقشاته وقدم توصياته إلى الأمين العام في ديسمبر/كانون الأول 2019. وسيستخدم الأمين العام ونائب الأمين العام التوصيات كأساس لمواصلة مناقشة اقتراحات منبر التعاون الإقليمي خلال ثلاث مشاورات مع الدول الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفصل الأول من عام 2020 (وقد عُقدت أول مشاورة في 30 يناير/كانون الثاني 2020 في نيويورك). وعقب هذه المشاورات، من المتوقع أن يعرض الأمين العام اقتراحات الاستعراض الإقليمي في تقريره المقدم إلى الجزء المتعلق بالشؤون التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل أنشطة التنمية المزمع تنظيمه في منتصف مايو/أيار 2020.

15- وعلى غرار الاستعراض الإقليمي، يتبع استعراض المكاتب المتعددة البلدان مسارا موازيا تجري فيه مناقشات داخلية ضمن الأمم المتحدة مع فريق عامل مشترك بين الوكالات إلى جانب مشاورات حكومية دولية مع الدول الأعضاء بقيادة مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأكمل الفريق العامل المشترك بين الوكالات الذي تابعه **البرنامج** مداولاته في ديسمبر/كانون الأول 2019 وقدم توصياته إلى الأمين العام لإجراء مزيد من المشاورات مع الدول الأعضاء في الفترة التي تسبق الجزء المتعلق بالشؤون التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل أنشطة التنمية.

[5] تنفيذ قرار الجمعية العامة 243/71 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، 2019 (A/74/73-E/2019/14).

الاستنتاجات والخطوات المقبلة

16- استهل الأمين العام عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الفترة المؤدية إلى عام 2030. وستتطلب الطرق التي نتبعها لتحقيق تلك الأهداف في السنوات المقبلة تحولا في طريقتنا للعمل معا وتحقيق النتائج. ويُدعى كل من **البرنامج** وجميع الجهات الفاعلة المعنية إلى التركيز على تسريع وتيرة التقدم المحرز من أجل القضاء على الجوع. وفي الوقت ذاته، سيظل **البرنامج** يشارك مشاركة نشطة في عملية الإصلاح.

الملحق

التزامات الدول الأعضاء ذات الصلة				
الالتزام ذو الصلة	**المؤشرات المحددة بالكيان**	**خطوط أساس وأهداف اتفاق التمويل**	**خط الأساس لعام 2018 للبرنامج**	**بيانات البرنامج لعام 2019**
مواءمة التمويل مع احتياجات الكيان				
1- زيادة الموارد الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية	الحصة الأساسية من التمويل الطوعي للأنشطة المتعلقة بالتنمية	خط الأساس لعام 2017: 19.4 في المائة الهدف لعام 2023: 30 في المائة	التمويل الأساسي **للبرنامج** كنسبة من إجمالي الإيرادات: 2018: 6 في المائة (تشمل البيانات جميع موارد تمويل **البرنامج** في المجالين الإنساني والإنمائي).	التمويل الأساسي **للبرنامج** كنسبة من إجمالي الإيرادات: 2019 = 5 في المائة (تشمل البيانات جميع موارد تمويل **البرنامج** في المجالين الإنساني والإنمائي).
	الحصة الأساسية لتمويل الأنشطة المتصلة بالتنمية (بما في ذلك الاشتراكات المقررة)	خط الأساس لعام 2017: 27 في المائة الهدف لعام 2023: 30 في المائة	لا يتلقى **البرنامج** أي اشتراكات مقررة.	لا يتلقى **البرنامج** أي اشتراكات مقررة.
2- مضاعفة حصة المساهمات غير الأساسية التي تقدَّم من خلال الصناديق المجمعة والمواضيعية المتعلقة بالتنمية	النسبة المئوية للموارد غير الأساسية للأنشطة المتعلقة بالتنمية التي توجَّه من خلال الصناديق المجمعة المشتركة بين الوكالات	خط الأساس لعام 2017: 5 في المائة الهدف لعام 2023: 10 في المائة	حصة الموارد غير الأساسية **للبرنامج** الموجهة من خلال الصناديق المجمعة المشتركة بين الوكالات: 2018: 3.5 في المائة (تشمل البيانات جميع موارد تمويل **البرنامج** في المجالين الإنساني والإنمائي).	حصة الموارد غير الأساسية **للبرنامج** الموجهة من خلال الصناديق المجمعة المشتركة بين الوكالات: 2019 = 3.2 في المائة (تشمل البيانات جميع موارد تمويل **البرنامج** في المجالين الإنساني والإنمائي).
	النسبة المئوية للموارد غير الأساسية للأنشطة المتعلقة بالتنمية التي توجَّه من خلال الصناديق المواضيعية لفرادى الوكالات	خط الأساس لعام 2017: 3 في المائة الهدف لعام 2023: 6 في المائة	لا توجد لدى **البرنامج** أدوات للتمويل المواضيعي.	لا توجد لدى **البرنامج** أدوات للتمويل المواضيعي.
توفير الاستقرار				
3- توسيع مصادر دعم التمويل لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية	عدد كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي أبلغت عن زيادة سنوية في عدد المساهمين في الموارد الأساسية الطوعية	خط الأساس لعام 2017: 66 في المائة الهدف لعام 2023: 100 في المائة	عدد الشركاء الحكوميين الذين يساهمون في الموارد الأساسية: 2018: 36 في المائة	عدد الشركاء الحكوميين الذين يساهمون في الموارد الأساسية: 2019: 40 في المائة
	عدد الدول الأعضاء المساهمة في الصناديق المجمعة المشتركة بين الوكالات ذات الصلة بالتنمية	خط الأساس لعام 2017: 59 و27 في المائة	لا يدير **البرنامج** أي أموال مجمعة ولا توجد لديه أدوات للتمويل المواضيعي.	لا يدير **البرنامج** أي أموال مجمعة ولا توجد لديه أدوات للتمويل المواضيعي.

التزامات الدول الأعضاء ذات الصلة				
الالتزام ذو الصلة	**المؤشرات المحددة بالكيان**	**خطوط أساس وأهداف اتفاق التمويل**	**خط الأساس لعام 2018 للبرنامج**	**بيانات البرنامج لعام 2019**
	والصناديق المواضيعية لفرادى الوكالات	الهدف لعام 2023: 100 و50 في المائة		
4- توفير تمويل يمكن التنبؤ به للاحتياجات المحددة لكيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على النحو المبين في خططها الاستراتيجية واحتياجات تمويل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على المستوى القطري	فجوات التمويل في أطر تمويل الخطط الاستراتيجية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	خط الأساس (2018): يحدَّد لاحقا الهدف (2021): يحدَّد لاحقا	تلقى **البرنامج** في عام 2018 مبلغا قدره 7.3 مليارات دولار أمريكي مقابل مجموع الاحتياجات بمقدار 10.5 مليارات أو نسبة 70%	تلقى **البرنامج** في عام 2019 مبلغا قدره 8.1 مليارات دولار أمريكي مقابل مجموع الاحتياجات بمقدار 12.6 مليارات أو نسبة 64%
	جزء صغير من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يشير إلى أن 50 في المائة على الأقل من مساهماتها تشكل جزءا من التزامات متعددة السنوات	خط الأساس لعام 2017: 25/12 أو 48 في المائة الهدف لعام 2023: 100 في المائة	النسبة المئوية لإيرادات **البرنامج** المتعددة السنوات في عام 2018: 14 في المائة النسبة المئوية لإيرادات **البرنامج** التي تزيد مدتها على سنة واحدة في عام 2018: 76.8 في المائة	النسبة المئوية لإيرادات **البرنامج** المتعددة السنوات في عام 2019: 17 في المائة النسبة المئوية لإيرادات **البرنامج** التي تزيد مدتها على سنة واحدة في عام 2019: 74.9 في المائة
تيسير الاتساق والكفاءة				
7- الامتثال التام لمعدلات استرداد التكاليف على النحو الذي أقرته الهيئات الرئاسية	متوسط عدد الإعفاءات من رسوم دعم استرداد التكاليف الممنوحة لكل كيان في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في السنة	خط الأساس لعام 2017: يؤكد لاحقا الهدف لعام 2019 وما بعده: صفر في المائة	عدد إعفاءات تكاليف الدعم غير المباشرة الممنوحة من **البرنامج** في عام 2018: 28 بقيمة إجمالية قدرها 1.03 مليون دولار أمريكي.	عدد إعفاءات تكاليف الدعم غير المباشرة الممنوحة من **البرنامج** في عام 2019: 152 بقيمة إجمالية قدرها 1.6 مليون دولار أمريكي (يُرجى ملاحظة أن هذه الأرقام أولية، وسيبلغ عن الأرقام النهائية خلال دورة المجلس السنوية في عام 2020)

الالتزامات المتعلقة بمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة – كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة				
الالتزام ذو الصلة	**المؤشرات المحددة بالكيان**	**خطوط أساس وأهداف اتفاق التمويل**	**خط الأساس لعام 2018 للبرنامج**	**بيانات البرنامج لعام 2019**
تسريع النتائج على أرض الواقع				
2- زيادة التعاون بشأن منتجات التقييم المشتركة والمستقلة على نطاق المنظومة لتحسين دعم الأمم المتحدة على أرض الواقع.	النسبة المئوية من مكاتب التقييم التابعة لكيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمشاركة في تقييمات مشتركة أو مستقلة على نطاق المنظومة.	خط الأساس لعام 2018: 29 في المائة (تقييم مشترك)، 20 في المائة (تقييمات مستقلة على نطاق المنظومة) الهدف لعام 2021: 75 في المائة (تقييم مشترك)، 50 في المائة (تقييمات مستقلة على نطاق المنظومة).	في عام 2018، أكمل **البرنامج** خمسة تقييمات مشتركة وكانت هناك خمسة تقييمات أخرى جارية. كما يشارك **البرنامج** في تقييم إنساني واحد مشترك بين الوكالات للاستجابة لظاهرة النينيو في إثيوبيا.	شارك **البرنامج** على المستوى اللامركزي في تسعة تقييمات مشتركة في عام 2019 باستكمال ثلاثة منها في نهاية عام 2019 (كولومبيا وإسواتيني والهند). وفضلا عن ذلك، شارك مكتب التقييم في **البرنامج** مشاركة نشطة في التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات للاستجابة لحالة الجفاف في إثيوبيا الذي تم الانتهاء منه في عام 2019، وفي التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات للاستجابة لإعصار إيداي في موزامبيق والتقييم الإنساني المشترك بين الوكالات للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. والتقييم الإنساني المشترك بين الوكالات للاستجابة لإعصار إيداي والتقييم الإنساني المشترك بين الوكالات للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات لا يزالان جاريين. وأخيرا، بدأ التحضير للتقييم المشترك لتعاون الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في أواخر عام 2019 وسيستمر في عام 2020.
تحسين الشفافية والمساءلة				
6- تعزيز وضوح الخطط الاستراتيجية الخاصة بالكيانات والأطر المتكاملة للنتائج والموارد وتقاريرها السنوية عن النتائج مقابل النفقات	النسبة المئوية لكيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي أجرت هيئاتها الرئاسية حوارات منظمة في العام الماضي حول كيفية تمويل نتائج التنمية المتفق عليها في دورة الخطة الاستراتيجية الجديدة	خط الأساس لعام 2017: 62 في المائة الهدف لعام 2021: 100 في المائة	يوافق المجلس التنفيذي **للبرنامج** على الخطط الاستراتيجية وأطر النتائج المؤسسية **للبرنامج**. وتتضمن المناقشات حول هذه الوثائق، من جملة أمور أخرى، حوارات مع المجلس حول تمويل نتائج **البرنامج** الإنمائية.	إضافة إلى مسألة تمويل النتائج الإنمائية التي تعتبر مسألة محورية في الخطة الاستراتيجية وإطار النتائج المؤسسية، ناقش **البرنامج** في عام 2019 المسألة مع أعضاء المجلس خلال دورة المجلس السنوية لعام 2019 والمشاورات غير الرسمية بشأن شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف واستراتيجية الشراكات والمشاركة للكيانات غير الحكومية (استراتيجية الشراكات الخاصة المحدثة) واستراتيجية **البرنامج** للمشتريات الغذائية المحلية.
7- تعزيز الشفافية والإبلاغ في الكيان والمنظومة، وربط الموارد بنتائج أهداف التنمية المستدامة	النسبة المئوية من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تقدم بيانات مالية بشكل فردي إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين للتنسيق	خط الأساس لعام 2017: 69 في المائة الهدف لعام 2021: 100 في المائة	نعم	التقرير الأول في عام 2008
	النسبة المئوية من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تنشر	خط الأساس لعام 2017: 36 في المائة	نعم	التقرير الأول للمبادرة الدولية لشفافية المعونة في يونيو/حزيران 2014

الالتزامات المتعلقة بمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة – كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة				
الالتزام ذو الصلة	**المؤشرات المحددة بالكيان**	**خطوط أساس وأهداف اتفاق التمويل**	**خط الأساس لعام 2018 للبرنامج**	**بيانات البرنامج لعام 2019**
	البيانات وفقا لأعلى معايير الشفافية الدولية	الهدف لعام 2021: 100 في المائة		
	النسبة المئوية من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ذات الأنشطة الجارية على المستوى القطري التي تقدم تقارير عن النفقات المصنفة حسب البلد لمقارنتها بخط الأساس لدى مجلس الرؤساء التنفيذيين للتنسيق	خط الأساس لعام 2017: 46 في المائة الهدف لعام 2021: 100 في المائة	نعم	التقرير الأول في عام 2008
	النسبة المئوية من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تقدم تقارير عن النفقات المصنفة حسب أهداف التنمية المستدامة	خط الأساس لعام 2017: 20 في المائة الهدف لعام 2021: 100 في المائة	نعم	التقرير الأول في 17 مايو/أيار 2019
9- زيادة إمكانية الوصول إلى التقييمات المؤسسية وتقارير المراجعة الداخلية للحسابات وفقا للأحكام والسياسات المتعلقة بالإفصاح التي تحددها الهيئات الرئاسية وقت إصدار التقرير	النسبة المئوية من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تتيح تقييماتها المؤسسية على الموقع الإلكتروني لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وفقا لأحكامها وسياساتها المتعلقة بالإفصاح	خط الأساس لعام 2018: 21 في المائة الهدف لعام 2021: 100 في المائة	تُنشر تقارير التقييم المركزية واللامركزية **للبرنامج** بنسبة 100 في المائة على المواقع الشبكية **للبرنامج**. وبالإضافة إلى ذلك، تحمَّل تلك التي تفي بمتطلبات الجودة أو تتجاوزها على الموقع الإلكتروني لكل من فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وشبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني، مما يضمن نشر نتائج التقييم على نطاق واسع في مجتمعات العمل الإنساني والإنمائي على المستوى العالمي.	وفقا لالتزامات سياسة التقييم في **البرنامج**، تُنشر جميع تقارير التقييم المركزية واللامركزية على المواقع الشبكية **للبرنامج** لدى الموافقة عليها بصورة نهائية. وإضافة إلى ذلك، تحمَّل تلك التي تفي بمتطلبات الجودة أو تتجاوزها على الموقع الإلكتروني لكل من فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وشبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني، مما يضمن نشر نتائج التقييم على نطاق واسع في مجتمعات العمل الإنساني والإنمائي على المستوى العالمي. وتُبذل جهود إضافية للمساهمة في تعزيز استخدام التقييم إلى أقصى حد، بما في ذلك من خلال تنظيم أنشطة للتعلم وإعداد منتجات للتقييم مكيفة مع الجهات المستهدفة المحددة.
	النسبة المئوية لتقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة تمشيا مع الأحكام والسياسات المتعلقة بالإفصاح التي تحددها الهيئات الرئاسية المعنية، والمتاحة على موقع إلكتروني مخصص لممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في الأمم المتحدة يمكن البحث فيه، ريثما تتوافر الموارد.	خط الأساس لعام 2018: صفر في المائة الهدف لعام 2019: 100 في المائة	إتاحة تقارير **البرنامج** عن المراجعة الداخلية للحسابات خارجيا منذ عام 2013 على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.wfp.org/audit-inspection-reports.	أُتيحت تقارير **البرنامج** عن المراجعة الداخلية للحسابات خارجيا منذ عام 2013 على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.wfp.org/audit-inspection-reports. ولم تشغَّل بعد منصة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في الأمم المتحدة.

الالتزامات المتعلقة بمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة – كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة				
الالتزام ذو الصلة	**المؤشرات المحددة بالكيان**	**خطوط أساس وأهداف اتفاق التمويل**	**خط الأساس لعام 2018 للبرنامج**	**بيانات البرنامج لعام 2019**
10- زيادة وضوح النتائج للمساهمين في الموارد الأساسية الطوعية، والصناديق المجمعة والمواضيعية ولمساهمات **البرنامج** القطرية	إشارة خاصة إلى المساهمين في الموارد الأساسية الطوعية، والصناديق المجمعة والمواضيعية وإلى مساهمات **البرنامج** القطرية، ضمن التقارير السنوية عن نتائج أفرقة الأمم المتحدة القطرية والتقارير القطرية والعالمية الخاصة بالكيانات	خط الأساس لعام 2018: لا ينطبق الهدف لعام 2020: نعم	يسلَّط الضوء على هذه المساهمات في تقرير الأداء السنوي **للبرنامج** وفي كل تقرير قطري سنوي وفي تقرير مؤسسي سنوي عن المساهمات المرنة.	يستخدم **البرنامج** تقاريره السنوية (أي تقرير الأداء السنوي العالمي وكل تقرير قطري سنوي) لتسليط الضوء على نتائج المساهمات الطوعية.
	إشارة خاصة إلى المساهمين الفرديين في جميع تقارير النتائج من جانب مديري الصناديق المجمعة والمواضيعية والجهات المتلقية من مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	خط الأساس لعام 2018: غير منطبق الهدف لعام 2020: نعم	لا يدير **البرنامج** أي صناديق مجمعة أو مواضيعية.	لا يدير **البرنامج** أي صناديق مجمعة أو مواضيعية.
زيادة أوجه الكفاءة				
11- تنفيذ أهداف الأمين العام بشأن التوحيد التشغيلي لتحقيق مكاسب الكفاءة	النسبة المئوية من كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي ترفع تقاريرها إلى هيئاتها الرئاسية عن مكاسب الكفاءة	خط الأساس لعام 2017: 41 في المائة الهدف لعام 2021: 100 في المائة	بلغ **البرنامج** باستمرار عن سلسلة تدابير زيادة الكفاءة في تقريره السنوي عن الأداء منذ عام 2015.	أدرج **البرنامج** المعلومات عن مكاسب الكفاءة في تقاريره السنوية منذ عام 2015 وما زال يحسن التحليل ذا الصلة بذلك.
	النسبة المئوية من كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي وقّعت البيان الرفيع المستوى الخاص بالاعتراف المتبادل	خط الأساس لعام 2018: 28 في المائة الهدف لعام 2021: 100 في المائة	وقّع **البرنامج** البيان الرفيع المستوى الخاص بالاعتراف المتبادل في نوفمبر/تشرين الثاني 2018.	وقّع **البرنامج** البيان الرفيع المستوى الخاص بالاعتراف المتبادل في نوفمبر/تشرين الثاني 2018.
12- التنفيذ الكامل للسياسات والمعدلات المعتمدة لاسترداد التكاليف والإبلاغ عنها	النسبة المئوية من كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تقدم تقارير سنوية عن تنفيذ السياسات والمعدلات المعتمدة فيها لاسترداد التكاليف إلى هيئاتها الرئاسية	خط الأساس لعام 2017: 51 في المائة الهدف لعام 2021: 100 في المائة	يقدم **البرنامج** تقارير سنوية عن تنفيذ السياسات والمعدلات المعتمدة فيه لاسترداد التكاليف إلى المجلس التنفيذي من خلال خطة الإدارة.	يقدم **البرنامج** تقارير سنوية عن تنفيذ السياسات والمعدلات المعتمدة فيه لاسترداد التكاليف إلى المجلس التنفيذي من خلال خطة الإدارة.